

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك صحار (ش م ع ع)

### التقرير حول تدقيق البيانات المالية

#### الرأي

لقد دققنا البيانات المالية لبنك صحار (ش م ع ع) ("البنك")، التي تشمل بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية، متضمنة ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

#### أساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير يتم وصفها بشكل إضافي في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا. إننا مستقلين عن البنك وفقاً لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين جنباً إلى جنب مع متطلبات السلوك الأخلاقي التي هي ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية في سلطنة عُمان، لقد إستوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول هذه البيانات المالية.

#### أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي، في تقديرنا المهني، كانت هامة بشكل كبير في تدقيقنا للبيانات المالية للفترة الحالية. لقد تم تناول هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل، وفي إبداء رأينا في هذا الشأن، لا نقدم رأياً منفصلاً بشأن هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر مذكور أدناه، إن وصفنا لكيفية معالجة تدقيقنا للأمر يتم تقديمه في هذا السياق.

لقد إستوفينا المسؤوليات الواردة في فقرة مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من تقريرنا، بما في ذلك فيما يتعلق بهذه الأمور. بالتالي، يتضمن تدقيقنا تنفيذ الإجراءات المصممة للرد على تقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية. إن نتائج إجراءات تدقيقنا، بما في ذلك الإجراءات المتبعة لمعالجة الأمور أدناه، توفر الأساس لإبداء رأي تدقيق حول البيانات المالية المرفقة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
بنك صحرار (ش م ع ع) (تابع)  
أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>١ انخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء</p> <p>انخفاض قيمة القروض والسلف والأنشطة التمويلية للعملاء (القروض والمديونيات) هي منطقة ذاتية للغاية نظراً لمستوى الحكم الذي تطبقه الإدارة لتحديد مدى الخسائر الائتمانية، التي تعتمد على مخاطر الائتمان المتعلقة بتلك القروض والمديونيات. تشمل الأحكام التي تطبقها الإدارة في تحديد مستوى الانخفاض في قيمة القروض والمديونيات التعرف على الأحداث التي ربما يمكن أن تؤدي إلى انخفاض في القيمة، وإجراء تقييم مناسب للضمانات ذات الصلة، وتقييم العملاء التي هي عرضة للتقصير، والتدفقات النقدية المستقبلية المتعلقة بالقروض والمديونيات.</p> <p>نظراً للطبيعة الجوهرية للقروض والمديونيات وتقديرات عدم اليقين ذات الصلة المعنية، متضمنة إعتبار الصناعة والمتطلبات الاحترازية، فإن هذا يعتبر أمر تدقيق رئيسي. إن أساس سياسة مخصص الانخفاض في القيمة للبنك يتم عرضه في قسم السياسات المحاسبية وفي الإيضاح ٣-٣-ز حول البيانات المالية. يتم لفت الانتباه إلى التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة، وإفصاحات القروض والمديونيات وإدارة مخاطر الائتمان المبينة في الإيضاحات ١-٤ وب ٣ ود حول البيانات المالية على التوالي.</p>	<p>تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم ضوابط الرقابة على المنح، والتسجيل وعمليات رصد القروض والمديونيات، وعمليات تكوين مخصصات انخفاض القيمة المحددة والجماعية، بما في ذلك أخذين في عين الاعتبار توخي متطلبات الحيلة والحذر، والتحقق من صحة فعالية التشغيل لضوابط الرقابة الرئيسية المودعة، التي تحدد القروض والمديونيات المنخفضة القيمة والمخصصات المطلوبة مقابلها. كجزء من إجراءات اختبار ضوابط الرقابة، قمنا بتقييم سواء ضوابط الرقابة الرئيسية في العمليات المذكورة أعلاه تم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها على نحو فعال.</p> <p>بالإضافة إلى اختبار ضوابط الرقابة الرئيسية، اخترنا عينة من القروض والمديونيات القائمة كما في تاريخ التقرير وقمنا بتقييم إئتقادي للمعايير من أجل تحديد سواء حدث انخفاض القيمة قد وقع حيث يتطلب تكوين مخصص لإنخفاض القيمة. للعينات المختارة، تحققنا أيضاً سواء جميع أحداث انخفاض القيمة التي قمنا بتحديدنا قد تم تحديدها أيضاً من قبل إدارة البنك. شملت عيناتنا المختارة أيضاً القروض والمديونيات المتعثرة حيث قمنا بتقييم توقعات الإدارة للتدفقات النقدية القابلة للاسترداد، وتقييم الضمانات، وتقديرات الاسترداد عند التقصير والمصادر الأخرى من السداد. بالنسبة للقروض والمديونيات النشطة، قمنا بتقييم سواء أظهر المقترضون أية مخاطر التخلف عن السداد محتملة التي قد تؤثر على الوفاء بالتزاماتهم لجدول السداد.</p> <p>بالنسبة لمخصصات انخفاض القيمة الجماعية، حصلنا على فهم المنهجية التي يستخدمها البنك لتحديد المخصصات الجماعية، وقمنا بتقييم الافتراضات الضمنية وكفاية ودقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم سواء إفصاحات البيانات المالية تعكس على نحو ملائم لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
بنك صحار (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p>٢ إيرادات الرسوم</p> <p>يعتمد توقيت إدراج إيرادات الرسوم على الغرض الذي من أجله يتم تقييم الرسوم وأساس المحاسبة عن أي أداة مالية مرتبطة بها. تقوم الإدارة بتطبيق بعض الافتراضات والأحكام لتحديد الرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي لأداة مالية، والرسوم التي يتم اكتسابها عن الخدمات المقدمة، والرسوم التي يتم اكتسابها على تنفيذ عمل هام.</p> <p>اعتبرنا هذا كأمر تدقيق رئيسي حيث استخدام افتراضات وأحكام الإدارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة / نقص جوهري لربحية البنك.</p> <p>إن السياسات المحاسبية والإفصاحات الهامة حول إيرادات الرسوم مبينة في الإيضاحين ٣-٢-د وج-٣ حول البيانات المالية على التوالي.</p>	<p>قمنا بتقييم تصميم وتطبيق واختبار فعالية التشغيل لضوابط الرقابة على التطبيق الثابت لافتراضات وأحكام الإدارة لتحديد الرسوم التي تمثل جزءاً لا يتجزأ من سعر الفائدة الفعلي لأداة مالية، والرسوم التي يتم اكتسابها عن الخدمات المقدمة، والرسوم التي يتم اكتسابها على تنفيذ عمل هام.</p> <p>قمنا بفحص مستقل للافتراضات والأحكام التي تستخدمها الإدارة لإدراج إيرادات الرسوم.</p> <p>قمنا أيضاً بالحصول على تفاصيل إيرادات الرسوم الهامة التي سجلها البنك المتعلقة ببعض معاملات قرض وقمنا بتقييم ملاءمة المحاسبة ذات الصلة التي تقوم بها الإدارة. لمثل هذه المعاملات الهامة، قمنا بتتبع البيانات المستخدمة من قبل الإدارة إلى السجلات المحاسبية المعنية.</p>

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
بنك صحار (ش م ع ع) (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية (تابع)

أمور التدقيق الرئيسية	كيف تناول تدقيقنا أمور التدقيق الرئيسية
<p><b>٣ انخفاض قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع</b></p> <p>تشتمل محفظة البنك المتاحة للبيع الاستثمارات في الأسهم وأدوات الدين.</p> <p>يتم تخفيض قيمة الاستثمارات فقط عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة.</p> <p>اعتبرنا انخفاض قيمة الإستثمارات المتاحة للبيع كأمر تدقيق رئيسي بسبب الذاتية المعنية المشاركة في مثل هذا القرار والأهمية النسبية الجوهرية للبيانات المالية.</p> <p>إن السياسات المحاسبية المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع، والتقديرات المحاسبية الهامة والأحكام، والإفصاحات المتعلقة بانخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع وقياس القيمة العادلة يتم إظهارها في الإفصاحات أ٣-٣-ز وأ٤-٤-ب وب٤-٤-ب وب٢١-٢١-ب حول البيانات المالية على التوالي.</p>	<p>تشكل إجراءات التدقيق التي قمنا بها بين أمور أخرى، تقييم إنتقادي لمنهجية البنك ومدى ملاءمة احتساب انخفاض القيمة التي تقوم بها الإدارة على استثمارات البنك المتاحة للبيع. قمنا بتقييم تقييم البنك سواء يوجد هناك أي دليل موضوعي على انخفاض القيمة لكل الاستثمارات.</p> <p>بالنسبة لإستثمارات الأسهم، على أساس العينة، قمنا:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• بتقييم مدى ملاءمة معايير الإدارة لتحديد سواء كان هناك انخفاض كبير أو مطول في قيمة الاستثمارات؛</li> <li>• بتقييم الأساس لتحديد القيمة العادلة للاستثمارات؛</li> <li>• باختبار تقييم الاستثمارات؛ و</li> <li>• أخذنا في عين الاعتبار تقلبات الأسعار / الحركة خلال فترة التملك لتحديد ما إذا تم استيفاء المعايير الهامة أو الممددة.</li> </ul> <p>بالنسبة لأدوات الدين، على أساس العينة، قمنا بتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة بناءً على المعلومات المتاحة في السوق وقمنا بتقييم التدفقات النقدية لأخذ في عين الاعتبار أية تقصيرات بناءً على شروط وأحكام الأدوات التعاقدية.</p> <p>قمنا أيضاً بتقييم مدى ملاءمة الإفصاحات في البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.</p>

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك صحرار (ش م ع ع) (تابع)

### المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة والإدارة مسؤولين عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة ٢٠١٧، وغيرها من البيانات المالية وتقريرنا كمدققي حسابات بشأنها. لقد حصلنا على المعلومات التالية قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لسنة ٢٠١٧ بعد تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات:

- تقرير رئيس مجلس الإدارة
- تقرير حوكمة وتنظيم الشركات
- تقرير مناقشة وتحليل الإدارة
- البيانات المالية لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ للبنك
- تقرير بازل ٢ الركيزة ٣ وبازل ٣ لنافذة الخدمات المصرفية الإسلامية

لا يغطي رأينا حول البيانات المالية المعلومات الأخرى، ولا نبدي وسوف لن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي في هذا الشأن.

إرتباطاً بتدقيقنا للبيانات المالية، إن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، آخذين في عين الاعتبار سواء المعلومات الأخرى لا تتماشى جوهرياً مع البيانات المالية أو معرفتنا التي تم الحصول عليها في التدقيق أو غير ذلك يبدو أنه تشوبها أخطاء جوهريّة.

في حال، بناءً على الإجراء الذي قمنا بأدائه حول المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات، نستنتج بأن هناك أخطاء جوهريّة في هذه المعلومات الأخرى، فيتطلب منا رفع تقرير بهذه الحقيقة. ليس لدينا أي أمر لنرفع تقرير في هذا الشأن.

### مسئوليات الإدارة وأولئك المسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات الملائمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان، ونظم الرقابة الداخلية التي يقوم بتحديد أولئك المسؤولين عن الحوكمة على أنها ضرورية للتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهريّة، سواء نتيجة لإختلاس أو لخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن تقييم قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة، الإفصاح، حسب مقتضى الحال، حول الأمور المتعلقة باستمرار المنشأة في مزاولة نشاطها واستخدام مبدأ الإستمرارية للمحاسبة إلا إذا كان أولئك المسؤولين عن الحوكمة ينوون إما تصفية البنك أو إيقاف العمليات، أو لا يوجد لديه بديل واقعي ولكن القيام بذلك.

إن أولئك المسؤولين عن الحوكمة هم مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للبنك.

## تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي بنك صحار (ش م ع ع) (تابع)

### مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول حول سواء البيانات المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدققي الحسابات الذي يشمل رأيًا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن ليس ضمان بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ستكشف دائماً الأخطاء الجوهرية حينما تكون موجودة. يمكن أن تنشأ الأخطاء من الغش أو الخطأ، وتعتبر جوهرية في حال، بشكل فردي أو في مجموعها، يمكن توقعها بمعقولية بأنها تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، نمارس الأحكام المهنية والحفاظ على الشكوك المهنية في جميع أنحاء التدقيق. ونقوم أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأيًا. إن مخاطر عدم الكشف عن أية أخطاء جوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من واحد من المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ والتزوير، أو الحذف المتعمد ومحاولات التشويه، أو تجاوز ضوابط الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم ضوابط الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية ضوابط الرقابة الداخلية للبنك.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى قرار حول مدى ملاءمة استخدام أولئك المسؤولين عن الحوكمة لأساس الإستمرارية للمحاسبة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم يقين جوهري موجود ذو صلة بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البنك على الاستمرار كمنشأة مستمرة. في حال نستنتج بأن هناك عدم يقين جوهري موجود، يتطلب منا لفت الانتباه في تقريرنا كمدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، لتعديل رأيًا. استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا كمدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في البنك ليتوقف عن الاستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام، هيكل ومحتوى البيانات المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وسواء البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث المعنية بطريقة تحقق العرض العادل.

نتواصل مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، في النطاق المخطط وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في ضوابط الرقابة الداخلية التي حددناها خلال تدقيقنا.

نقدم أيضاً إلى أولئك المسؤولين عن الحوكمة بياناً بأننا قد امتثلنا بمتطلبات السلوك الأخلاقي ذات الصلة بشأن الإستقلال، والتواصل معهم بكافة العلاقات وغيرها من الأمور التي قد تكون من المعقول أن يعتقد بأنها تؤثر على استقلالنا، وعند الاقتضاء، الضمانات ذات الصلة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى مساهمي  
بنك صحار (ش م ع ع) (تابع)

مسئوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تابع)

من الأمور التي تم التواصل بشأنها مع أولئك المسؤولين عن الحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت من أكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للفترة الحالية، وبالتالي هي أمور التدقيق الرئيسية. وصفنا هذه الأمور في تقريرنا كمُدققي الحسابات إلا في حال قانون أو لائحة يحول دون الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو عندما، في حالات نادرة للغاية، قررنا أن أمر لا ينبغي أن يتم تواصله في تقريرنا بسبب الآثار السلبية من عمل ذلك حيث من المعقول توقع أن تفوق فوائد المصلحة العامة من هذا التواصل.

الرأي حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى  
في رأينا، أن البيانات المالية تتقيد، من جميع النواحي الجوهرية، بالمتطلبات الملزمة لقانون الشركات التجارية لعام ١٩٧٤ وتعديلاته، والهيئة العامة لسوق المال في سلطنة عُمان.

Ernst & Young LLC

Sarjan

سانجاي كواترا  
مسقط

١٢ مارس ٢٠١٨

